

## فائض حرية التعبير!

وفّر المشروع الإصلاحي - حينما انطلق - مساحة غير مسبوقه من حرية التعبير بمختلف أشكالها. ولكن وبعد عشر سنوات، تبين أن هناك حاجة الى المزيد منها. يكشف عن ذلك النقد المتواصل لقانون الصحافة والمطبوعات الحالي، والمطالبه المتواصله بتعديله أو تغييره، والإستعجال في إقرار ذلك من قبل البرلمان. وقد لوحظ في السنتين الأخيرتين بالذات تصاعد حدّة النقد للقانون، وتكاثر الشكاوى حوله، وتواصل النقد له من قبل المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية، ما يعني أنه لم يعد يخدم المرحلة الحالية، ولا يلبي مطالب المواطنين وحاجتهم الى المزيد من الحريات، كما أنه لا يتماشى مع ظروف الثورة التكنولوجية التي عمّت الكون.

ومما يدلّ على أن قانون الصحافة والمطبوعات الحالي قد تجاوزه الزمن منذ فترة طويلة، هو أن الصحفيين والكتاب وأصحاب المدونات والمواقع على شبكة الإنترنت قد تجاوزوه منذ سنوات، كما أن الحكومة نفسها أدركت منذ وقت مبكر صعوبة الأخذ بحرفيته والزام الإعلاميين بقيوده، ولذلك تغاضت في معظم الأحيان عن تجاوز نقاطه السلبية ويتوسع في ممارسة النقد ويخرق التابو على عدد من الموضوعات ذات الحساسية الخاصة. لذا فالمواد السلبية في القانون، والتي يتم الطعن فيها دوماً، لم تغيّر من الحقائق على الأرض - حتى مع الحجب لعدد من المواقع الإلكترونية، ولم يتم اعتقال صاحب رأي أو صحفي أو كاتب واحد، طيلة السنوات العشر الماضية. ومع هذا، لم تجن الحكومة من سلبيات هذا القانون سوى سوء السمعة في المحافل الدولية.

الحقيقة التي ينبغي إدراكها هي أنه مهما كان هامش حرية التعبير واسعاً في البحرين، وهو كذلك بالفعل، فإن هذا الهامش قد يرضي المواطنين لفترة زمنية محدودة؛ فمن طبيعة البشر أنهم يطلبون المزيد؛ ومن خصائص الحرية أنها تدفع باتجاه التوسّع. وبالتالي فإن القول بأن الحرية الموجودة (كافية، أو فائضة عن الحاجة) ليس دقيقاً، فعلى الدوام هناك حاجة الى المزيد منها، وما يقبل به المواطنون اليوم يريدون أكثر منه في الغد.

لا يوجد فائض في حرية التعبير، بل توجد حاجة مستمرة للمزيد منها.

سقف الحرية، وبينها حرية التعبير، يصعب إبقاؤه عند خط محدد، ولكن يمكن تأطيره في الحدود المتعارف عليها دولياً مثل: أن لا يتم تجاوز حقوق الآخرين بحجّة حرية التعبير؛ وأن لا تستخدم تلك الحرية في التحريض على العنف والكرامية والعنصرية؛ وأن لا تسيء للقيم المتعارف عليها بدهاءة في المجتمع أو تتعارض مع مصالح الوطن والمواطنين العليا (شرط تعريفها).

من المؤسف جداً أن مشروع قانون الصحافة الجديد الذي ما فتئت المنظمات الدولية والمحلية تلحّ على سرعة إصداره لم ينجز حتى الآن. وها قد انتهى عمل البرلمان، بانتظار الانتخابات البرلمانية القادمة في أواخر هذا العام؛ ما يعني أن القانون العصري والمأمول لن ير النور قريباً. الملك في خطابه الأخير بمناسبة يوم الصحافة العالمي، كان واعياً لتطور احتياجات المواطنين للمزيد من الحرية في التعبير، فتحدّث بما يطالبون به من ضرورة توسعتها وخاصة في مجال الصحافة والمواقع الإلكترونية، وعدم تعريض الصحفي للاعتقال والتقييد. لقد تعهد الملك في ٢/٥/٢٠١٠ بعدم معاقبة الصحفي بالسجن أو إغلاق الصحيفة أو أية مؤسسة إعلامية على خلفية (ممارسة الحق الدستوري في التعبير عن الرأي). وأضاف: (نفخر بأنه منذ انطلاق مشروعنا الإصلاحي والمملكة خالية تماماً من أي سجين سياسي أو معتقل رأي، وإن عهدنا دائماً هو تشجيع أي إضافة مميزة في عهد الحريات الإعلامية). وتمنى (أن يثمر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عن الخروج بقانون عصري مستنير للصحافة والطباعة والنشر، يتماشى مع مستجدات عصر المعلوماتية والمعرفة والانفتاح) وأن تتطور التشريعات الإعلامية (لفتح آفاق أرحب لحرية الرأي والتعبير في إطار الشفافية والإفصاح وحرية تداول المعلومات). نتمنى أن يكون قانون الصحافة الجديد بمستوى الطموح الذي حواه خطاب الملك الأخير!

### اقرأ

٤ لقاء مع مدير قسم الشرق

الأوسط في (العفو الدولية)

٧ موقف (مركز البحرين)

من المؤسسة الوطنية

٩ البحرين في تقارير حقوقية

١١ نحو خطة وطنية

لحقوق الإنسان

## تعاون لدعم

### النساء المهيبات

وقعت جمعية المحامين البحرينية، وجمعية نهضة فتاة البحرين اتفاقية تعاون وشراكة تهدف الى دعم النساء المهيبات وأبنائهن قانونياً، وذلك عبر تقديم المشورة القانونية، وتبني قضاياهن في المحاكم، وكذلك تدريب أبناء المهيبات من دارسي القانون. وقد تضمنت الاتفاقية دعم الخطط والبرامج التي تنفذها جمعية المحامين فيما يتعلق بالمرأة المهيلة؛ وأن تعمل الجمعيتان على تبادل الرأي والبيانات والمعلومات والأبحاث بشأن أوضاعها.



الطرفين. ويشار الى أن سبب التجميد يعود الى بث قناة الجزيرة تقريراً عن الفقر في البحرين، اعتبره البعض غير

مهني ويحوي العديد من الثغرات. وفي نيويورك، أصدرت لجنة حماية الصحفيين بياناً انتقدت فيه قرار التجميد، واعتبرته محاولة لتكتم أفواه وسائل الإعلام. كما عبرت منظمة (مراسلون بلا حدود) عن قلقها إزاء القرار الحكومي، ودعت الى التراجع عنه.

في بيان لها القيود الصحافية في (قانون يستفتح أغلب فصوله بلفظ "لا يجوز"، أو بقيود إدارية تقوض الحرية الصحافية التي نشدها الدستور، ويفرض على الصحفيين صمتاً يتعارض وأخلاقيات مهنة الصحافة ورسالتها باعتبارها مهنة الناقلين).

وأكدت الجمعية بأن (الدستور ينحاز بوضوح تام إلى حرية النقاش والحوار في كل ما يتصل بالشأن العام... حرية الصحافة لا يجوز تقييدها بأغلال تعوق ممارستها.. لا بد وأن تكون الصحافة قائدة لحوار متصل فاعل ومفتوح لا يقتصر على فئة بذاتها أو ينحصر على مسائل بعينها ما لم تكن هذه المسائل تمس الوحدة الوطنية وتشنت التآلف الشعبي).

## الحقوقيون لتعديل جوهرى

### في قانون الصحافة

طالبت جمعية الحقوقيين البحرينية بسرعة إصدار قانون صحافة جديد، باعتبار القانون القائم غير عصري لا يواكب التحولات الديمقراطية، ويقيد مبدأ الحرية الصحافية المنصوص عليه دستورياً. واستغربت الجمعية

## البحرين النسائية في

### مؤتمر ديمقراطي

بين ١١-١٤/٤/٢٠١٠، وبدعوة من التجمّع العالمي للديمقراطية، شاركت نائب رئيسة جمعية البحرين النسائية د. وجيهة

## مسيرة للعالم في

### يوهيمر العالمي

بمشاركة آلاف من العمال، انطلقت في المنامة تظاهرة بمناسبة يوم العمال العالمي،



وذلك من أمام مقر الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، وانتهت أمام البرلمان. وقد دعا المشاركون

في التظاهرة إلى إعلان الإضراب العام (احتجاجاً على سوء الأوضاع الاقتصادية، وعلى حملات التسريح التي تطال النقابيين والعمال بحجة الأزمة المالية). وطالب العمال الحكومة بالتدخل لوضع حدّ لحملات التسريح، وتوفير فرص عمل مناسبة لخريجي الجامعات.

## شغب وعنف ومطالبة بالإفراج عن موقوفين



وندد النائب عبدالله الدوسري بالمرحزيين والممارسين للعنف، وطالب بملاحقتهم قانونياً.

وفي ٨/٥/٢٠١٠، تعرضت مدرسة إعدادية الدرّاز للبنين لهجوم بقنابل المولوتوف الحارقة وذلك للمرة الخامسة، دون أن يصاب أحدٌ بأذى. كما تعرضت مدرسة عراد الإعدادية للبنات في ٢٧/٤/٢٠١٠ لهجوم تخريبي، بالإضافة الى تعرض مدارس أخرى لاعتداءات مماثلة ومنظمة بهدف تعطيل الدراسة عبر التهديد وبث الذعر، وفق دعوات تحريضية من قبل جماعات سياسية متشددة (حركة حق وحركة أحرار البحرين) وليتم تغطيتها حقوقياً من قبل مركز البحرين لحقوق الإنسان.

في ٢٢/٥/٢٠١٠، اعتصم عشرات الأفراد في المالكية مطالبين بالإفراج عن جميع الموقوفين على خلفية قضايا أمنية واستخدام العنف الذي أدى الى مقتل شرطي وعامل أجنبي. كما انطلقت في ٧/٥/٢٠١٠ مسيرة سلمية مرخصة في سترة طالبت بالإفراج عن ذات الموقوفين. وبعد انتهاء المسيرة قامت مجموعة مشاغبة بإضرام النار في عدد من الإطارات وإلقائها في الشارع العام، ما أدى الى تدخل قوى الأمن التي واجهت حركات شغب في نفس اليوم في قرى أخرى.

وسبق هذا أن قام شبان في ١/٥/٢٠١٠ بالإعتداء على مدرسة ثانوية للبنات في الحد، ورموها بزجاجات حارقة ما تسبب في اندلاع حريق وإلحاق أضرار جسيمة في المبنى. وقد استنكرت فئات عديدة هذا الشغب غير المسؤول والإعتداء على الممتلكات العامة وتعريض المدنيين للخطر.

## تجهيد مؤقت

### لهكتب (الجزيرة)

في ١٨/٥/٢٠١٠، قررت وزارة الإعلام تجميد مكتب قناة الجزيرة في البحرين بشكل مؤقت. وأوضحت الوزارة في ٢٠/٥/٢٠١٠ بأنها دعت مسؤولي القناة لبحث إبرام مذكرة تفاهم لوضع أسس واضحة للتعاون بين

البحارنة في مؤتمر بجاكرتا حمل عنوان: (التضامن عبر الثقافات: العمل معاً من أجل الديمقراطية)، حضره نحو ٥٥٠ شخصية حقوقية وديمقراطية ونقابية وإعلامية. ويستهدف المؤتمر تقوية العلاقة بين الناشطين الديمقراطيين وتبادل الخبرات وتدعيم الديمقراطية خاصة في البلدان الناشئة ديمقراطياً.



## دعوة لمراقبة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

دعت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في بيان لها في ٣٠/٤/٢٠١٠، إلى تأسيس تحالف وطني يضم مؤسسات المجتمع المدني لمراقبة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بحيث يدفع باتجاه إلزام هذه المؤسسة بمبادئ باريس والمتمثلة في الاستقلالية والفعالية والشفافية والمحاسبة، وتبني الملفات الحقوقية الهامة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتطوير العلاقة ما بين هذه المؤسسة والمجتمع المدني. ورأت الجمعية بأن نجاح عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعتمد على مدى القدرة في بناء روابط وعلاقات قوية وإيجابية وبناءة مع مكونات المجتمع ومؤسساته المدنية والسياسية. تجدر الإشارة إلى أن الأستاذين سلمان كمال الدين، وعبدالله الدرازي، وهما قياديان بارزان في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان يتوليان منصب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وعضويتها، على التوالي.

## توقف صحيفة (الوقت)

(أيها القراء.. شكراً ووداعاً).. بهذا العنوان ودعت صحيفة الوقت اليومية قراءها في عددها الأخير ٢٠١٠/٥/٣. وقالت الصحيفة أنها حاولت أن لا تكون صحيفة حكومية أو صحيفة

حزب أو تكتل مصالح، أو طوائف أو مذاهب أو إثنيات؛ وأنها حاولت ان تحافظ على استقلالها مما أدى الى حرمانها من الإعلانات. وأضافت بأنها حاولت احترام حق جميع الناس في التعبير السلمي عن آرائهم، وأنها فتحت صفحاتها لكل الآراء بالمساواة والتسامح. وأكملت



بأنها احترمت النظام السياسي كما احترمت حق الناس في المعرفة، ونادت بالمواطنة، ورفضت الطائفية، وساهمت في دعم المشروع الإصلاحي. (الوقت) صحيفة متميزة حقاً، ويأسف مرصد البحرين لحقوق الإنسان لتوقف

## قرب انتهاء التحقيق في تقرير التعذيب

قال وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة خلال اجتماعه مع البرلمان بأن وزارته قامت بالتحقيق بشأن المخالفات الواردة في تقرير هيومان



رايتس ووتش حول التعذيب في البحرين في فبراير الماضي، وأنها بتت في ٢٠١ شكوى من أصل ٢٠٦. وأضاف بأن الوزارة أجرت سلسلة من التغييرات لموظفي دائرة حقوق الإنسان في الوزارة. وانتقد الوزير اعتماد التقرير على أقوال الموقوفين فقط، وتساءل: إذا كان هذا التقرير منصفاً لحقوق الإنسان فأين حقوق الإنسان من مقتل شرطي وتعذيب آخر والاعتداء على رجل أمن؟ وقال الوزير بأنه وزارته والمنظمة الدولية يتفقان مع كل ما من شأنه تحقيق مصلحة البحرين، مشيراً إلى رفض الأخيرة مبدأ التعذيب، وأن الحكومة تسعى دائماً لتصحيح الأوضاع، مؤكداً أن وزارته مستمرة في التحقيق بكل ما ورد في التقرير.

صحيفة دافعت عن حقوق الإنسان البحريني، لأسباب مالية.

## إطلاق لجنة دعم الصحافة والإعلام

أعلنت جمعية الصحفيين البحرينية عن تأسيس (لجنة دعم الصحافة البحرينية)، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. وبحسب بيان للجمعية فإن اللجنة تعنى بالدفاع عن حرية الصحافة والترويج لها، بالإضافة إلى نشر مبدأ المساءلة داخل الصحافة والإعلام، والمساهمة في نشر التوعية المجتمعية حول الأهمية الخاصة للإعلام ودوره في تنمية المجتمع الديمقراطي، والعمل من أجل حق الصحافة والإعلام في الوصول إلى المعلومات ونشرها. وستتلقى اللجنة الشكاوى من جميع المواطنين والمؤسسات، من أجل المساهمة في حلها؛ خاصة بالنسبة للقضايا التي قد تنشأ ما بين الوسط الإعلامي والمجتمع. ودعت جمعية الصحفيين كلاً من الحكومة والبرلمان للعمل معاً من أجل توفير بيئة تضمن حرية الصحافة والإعلام، وتدعم استقلالية الصحافة دون أي شكل من أشكال الضغط السياسي أو القانوني.

## دعوة لإنشاء هيئة وطنية للحصول على المعلومات

أشادت الجمعية البحرينية للشفافية بما حققه القطاع الصحفي من تطور في السنوات الأخيرة، حيث شهدت الصحافة في عهد الإصلاح (إزدهاراً لا سابق له). وطالبت في بيان لها بإحداث تغييرات جوهرية في التشريعات والمؤسسات والسياسات المتعلقة بحرية تدفق وتداول المعلومات، لكي تواكب متطلبات الإصلاح الحقيقي والشامل، ولتواكب التطورات في القرن الواحد والعشرين المتمم بثورة المعلومات. وأكد البيان على ضرورة السعي والتعاون مع وزارات ومؤسسات الدولة والسلطة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق هدف إنشاء هيئة وطنية للوصول إلى المعلومات.



مالكولم سمارت

مدير قسم الشرق الأوسط في العفو الدولية

## حقوق الإنسان في الشرق

## الأوسط هي الأقل حماية

دورنا الرئيسي أن نقف مع أولئك الذين تنتهك حقوقهم الإنسانية للفت الانتباه إلى محنتهم، ولنكون بمثابة صوت لأولئك الذين صودرت أصواتهم جرأ الانتهاكات التي يعانون منها

مالكولم سمارت

أجرت (المرصد البحريني) حواراً مطولاً مع السيد مالكولم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، تناول العديد من القضايا ذات الصلة بأوضاع حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط التي تبدو وكأنها خارج السياق العالمي لحقوق الإنسان، وحيث الإخترافات والإنتهاكات المستمرة، والأكثر استعصاءً على قبول المفاهيم الديمقراطية. طرحنا أسئلتنا وهمومنا فكانت هذه الإضافة التي نعتقد أنها متميزة حقاً.

لحقوق الإنسان والشعوب. وفيما يتعلق بالإلتزام بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، فإن بعض الدول لا تزال بحاجة لأن تصبح طرفاً فيها، خاصة وأن معظم الدول الأخرى في العالم انضمت إليها (على سبيل المثال، لم تصادق السعودية بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على الرغم من أنها كانت واحدة من الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة عندما اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، وبالرغم من أنها تمتعت مؤخرًا بمقعد في الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وهي مجلس حقوق الإنسان). كما أن السعودية تحفظت على بعض الأحكام الرئيسية، على سبيل المثال عندما أصبحت طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تلك التحفظات لها تأثير في تقويض المعاهدة. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية (عدم وجود آلية إقليمية فعالة)، هناك الآن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي تمّ اعتماده من عدد من دول الشرق الأوسط، ولكن في بعض الجوانب الهامة يُعتبر الميثاق أضعف وثيقة حين يقارن بالمعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وليس من المؤكد حتى الآن ما إذا كانت الهيئة التي أنشئت لمتابعة تنفيذه سوف تتمتع بالفعالية.

هل دول الشرق الأوسط تختلف عن بقية دول العالم في محدودية التزامها بحقوق الإنسان، وأين تضع العفو الدولية إقليم الشرق الأوسط - فيما يتعلق بالتغيير الحقوقي الإيجابي - بالقياس مع مناطق أخرى في العالم؟ وما هي النقاط الأكثر حرجاً في موضوع حقوق الإنسان العربي، فإذا ما تمت حللتها اعتبر ذلك اختراقاً إيجابياً تنعكس آثاره على الوضع الحقوقي؟

لا تسعى منظمة العفو الدولية إلى إجراء مقارنات بين مختلف مناطق العالم أو بين مختلف البلدان، ولكنها تعمل على تقييم سجل كل دولة في مجال حقوق الإنسان كل على حدة، واضعين في الاعتبار أنه لا توجد دولتان متشابهتان تماماً. ومع استخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان، واعتبار المعايير الدولية المقياس الرئيسي، يمكن تقييم السجل الحقوقي لكل دولة.

مقارنة مع مناطق أخرى من العالم، يلاحظ أنّ حقوق الإنسان في الشرق الأوسط هي الأقل حماية بالنظر إلى مدى الإلتزام بالمعاهدات الدولية. كذلك لا تتوفر آلية إقليمية فعالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على غرار، على سبيل المثال، محكمة الدول الأمريكية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أو اللجنة الأفريقية

مسألة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان أمر مهم؛ لأنّ الحكومات عندما تفعل ذلك فإنها تلتزم بالإيفاء ببعض التزامات حقوق الإنسان. ويتمثل التحدي الحقيقي في تحقيق هذه الحقوق في الواقع، حيث يحتاج الأمر للإلتزام الصارم، والإرادة السياسية من طرف الحكومات، كما يحتاج إلى أقصى حد ممكن من مشاركة المجتمع المدني، ومشاركة الجمهور من أجل ضمان الاستيعاب الجيد لحقوق الإنسان وأنّها قابلة للتحقق للجميع، خاصة بالنسبة للفئات التي غالباً ما تكون الأكثر ضعفاً في المجتمع بسبب التمييز أو غيره من العوامل.

ما هي الأسباب الجوهرية بنظركم التي تشجّع على انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية، وتجعل من التطور الحقوقي فيها أمراً محفوفاً بالصعاب والعثرات؟

تعتمد الحكومات عادة على إظهار عدم الرغبة في تقبل النقد، أو السماح بحرية تدفق وتبادل المعلومات والأفكار، وعدم الرغبة في وضع حماية وتعزيز حقوق الإنسان في صميم سياساتها. وبناءً على ذلك، نرى في جميع أنحاء المنطقة انتهاكات حق حرية الرأي والتعبير ضد أولئك الذين ينتقدون سلطات الدولة في وسائل الإعلام، أو من خلال المدونات، أو في كتاباتهم أو غيرها من الخطب والأنشطة الأخرى، حيث يصبحون عرضة للتوقيف والاحتجاز أو غيرها من أشكال المضايقة. وتتم ملاحقة بعضهم بتهمة التشهير الجنائي أو الإضرار بالدولة أو أمنها.. وكل جريمتهم تتمثل في التعبير السلمي عن الآراء المنتقدة للحكومة، أو لبعض الممارسات الخاطئة المزعومة من جانب سلطات الدولة.

عبر هذه الوسيلة يصبح مجرد التعبير عن وجهة نظر مختلفة مساوٍ للتخريب في نظر أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة في الدولة. هذا انتهاك خطير لحقوق الإنسان. ولعل المفارقة الحزينة هي أن المستهدفين بهذه الطريقة غالباً ما يكونون من المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يملكون الشجاعة والجرأة للوقوف في وجه سلطات الدولة، ويصرون على وفاء تلك السلطات بالتزاماتها

## الهيئات العربية لحقوق الإنسان أضعف وثيقة حين يقارن بالمعاهدات الدولية، وليس مؤكداً أن يتم تفعيلها

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

هذه واحدة من المشاكل الأساسية، ولكن من الواضح أن هناك العديد من المشاكل التي تتسم بالتعقيد والتنوع. إن الاستمرار في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم نتيجة للصراع الطويل لأكثر من ٦٠ عاماً بينهم وإسرائيل، ووجود القوات العسكرية الأجنبية في المنطقة، ولا سيما منذ عام ٢٠٠٣ في العراق.. من بين العوامل التي تسهم في انعدام الأمن والاستقرار السياسي في المنطقة؛ ويمكن إضافة عامل آخر وهو الوضع السياسي في المنطقة، والقلق الإقليمي والدولي بشأن تطوير برنامج إيران النووي، وامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. علاوة على ذلك، لا يزال الأمن العام أيضاً مهدداً من أعمال القاعدة والمجموعات التابعة لها وغيرها من الجماعات المسلحة، التي كثيراً ما تستهدف هجماتها المدنيين في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وأيضاً تستخدم كذريعة من جانب الحكومات في المنطقة لاستخدام قوانين مكافحة الإرهاب على نطاق واسع لقمع المعارضة السلمية، والسماح لأجهزة الأمن والشرطة والاستخبارات في تنفيذ الاعتقالات، واحتجاز الأشخاص في انتهاك لحقوقهم، وفي حالات كثيرة تعذيبهم أو إساءة معاملتهم في مناج من الإفلات من العقاب.

ما هي المنهجية والمعايير المعتمدة لدى منظماتكم في تقييم مدى تطور حقوق الإنسان في الدول بشكل عام؟ وهل لديكم تصنيف منهجي للدول العربية من حيث الالتزام بالمعايير الدولية، أو من حيث التطور الإيجابي في سلوك الحكومات، ولو كان محدوداً، بعيداً عن التقييم الشامل للأمر؟

نحن ننظر إلى حقوق الإنسان في كل بلد على حدة مع الأخذ في الاعتبار الالتزامات بموجب

معاهدات حقوق الإنسان التي دخلت فيها كل دولة من تلقاء نفسها ومدى مخالفتها لتلك الالتزامات؛ وحيث وافقت تلك الدول على تلك المعايير كقياس. هنالك أيضاً المعايير المنصوص عليها ضمن الإطار الأوسع للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأيضاً القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الجنائي الدولي. ونحن ننظر أيضاً إلى السياق السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي في

كل دولة، ونسعى إلى تحديد ما هي المشاكل الحالية لحقوق الإنسان التي يجب التصدي لها، وما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها، وبواسطة أي جهة (في كثير من الأحيان بواسطة الحكومة ولكن في

بعض الأحيان بواسطة عناصر أخرى)، ونسعى في بعض الحالات لمعالجة هذه المشاكل، وتقديم العون والعلاج لأولئك الذين يحرمون من حقوقهم. قد يقدم العون أو العلاج لأحد المعتقلين السياسيين الذين لم يحاكموا، أو لضحية للاختفاء القسري وأسرتهم أو أسرته، أو لعائلة تحت التهديد بالترحيل القسري من منزلها، أو ربما لعاملة منزل مهاجرة تتعرض لسوء المعاملة من جانب رب العمل بسبب عدم توفر الحماية الكافية لحقوقها بموجب قانون العمل والقوانين الأخرى، وكنتيجة لتمييز ثلاثي يمارس ضدها لكونها: امرأة، وأجنبية، وعاملة مهاجرة.

نحن معروفون - في الغالب - بنقدها للانتهاكات التي تحدث، لكننا أيضاً نولي الكثير من الاهتمام لتطوير وتحسين أوضاع حقوق الإنسان التي تتم من قبل الحكومات وغيرها.

ونحن نسعى دائماً لتشجيع مثل هذه التحسينات والإشادة بها، بما في ذلك على الملأ، حين يستوجب الأمر الإشادة. لكن أدارنا الرئيسية تكمن في

الوقوف مع أولئك الذين تنتهك حقوقهم الإنسانية للفت الانتباه إلى محتهم إلى حد ما، ولتكون بمثابة صوت لأولئك الذين صودرت أصواتهم جراء الانتهاكات التي يعانون منها.

يلاحظ أن العفو الدولية تركز على الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية فحسب، لماذا؟ مع ملاحظة أن طبيعة النظم السياسية ومدى انفتاحها يحددان مساحة تطور واحترام حقوق الإنسان. ومع هذا، فهناك اهتمام قليل بطبيعة النظم السياسية في المنطقة العربية خاصة؟

في الواقع، تعمل منظمة العفو الدولية ليس فقط في مجال الحقوق المدنية والسياسية، بل أيضاً من أجل حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ونحن نعتبر أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة. وبينما نستمر في إعطاء قدر كبير من الاهتمام لانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، بدأنا في العام الماضي حملتنا تحت مسمى حملة (المطالبة بالكرامة)، وهي حملة دولية سوف تستمر خلال السنوات القليلة المقبلة وتركز على انتهاكات حقوق الإنسان التي تجبر الناس وتقودهم إلى الفقر، والتي تبقيهم في فقر، وعلى وجه الخصوص، نولي في هذه الحملة حالياً أكبر قدر من الاهتمام لحق الأفراد في توفير المأوى اللائق لهم ولأسرهم، ومعالجة المشاكل مثل عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل والتي تطال في كثير من الأحيان الفئات الأكثر فقراً، كما نولي اهتماماً لقضية الوفيات أثناء الولادة وأسبابها ونتائجها المتعلقة بحقوق الإنسان. وترتبط هذه المسألة في كثير من الأحيان بالتمييز والعنف ضد المرأة ودورها الثانوي في كثير من المجتمعات، ومشاكل أخرى مثل الزواج المبكر والزواج القسري. إضافة إلى ذلك، نحن نولي اهتماماً في إطار حملة "المطالبة بالكرامة" بدور ومسؤوليات الشركات، والشركات الخاصة المتعددة الجنسيات، والتي تتسبب في بعض الأحيان أو تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في المناطق التي تعمل فيها من أجل مصالحها التجارية؛ وعلى وجه خاص، نحن نبحت في دور الشركات العاملة في مجال التعدين واستخراج النفط والغاز وغيرها.

نحن لا نخصص الكثير من الوقت أو الاهتمام لمحاولة تحليل النظم السياسية المختلفة، لأن هذا

## أهنستي تنتقد الحكومات، ولكنها تشيد علناً بها إن تطلب الأمر إذا ما قاومت بالتحسينات في أوضاع حقوق الإنسان

هو دور الأوساط الأكاديمية والمعلقين السياسيين. لسوء الحظ، وجدنا فيما يقرب من ٥٠ سنة، أي منذ تأسيس منظمة العفو الدولية، أنه لا يوجد نظام سياسي مثالي عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، حيث أن تقاريرنا السنوية المنشورة تظهر كل عام أنه لا يوجد إقليم في العالم، ولا يوجد نظام سياسي في العالم، هو في مآمن من انتهاكات حقوق الإنسان.

تشكي بعض الدول بأن المنظمات الدولية

الكبيرة كمنظمة العفو الدولية تتناغم في أجندتها وأهدافها وتوقيت حملاتها الحقوقية مع الأجندة السياسية للدول الغربية الكبرى. وتضيف تلك الدول بأن كل حملة سياسية غربية ضد دولة ما يرافقها حملة حقوقية من تلك المنظمات عليها؟ ماذا نقولون حول هذا الزعم؟

نحن نرفض هذا الادعاء. بصراحة، يأتي هذا الإدعاء في كثير من الأحيان من جانب الحكومات

## الحكومات الغربية استخدمت (حقوق الإنسان) لأهدافها السياسية، وكانت انتقائية في نقد الأنظمة التي لا تروق لها

التي ننتقدها أو يأتي من مؤيديها لخدمة مصالح ذاتية، ويأتي الإدعاء دون معالجة جوهر النقد. غير أن الادعاء الذي يتكرر في كثير من الأحيان يتمثل في أن حقوق الإنسان هي إلى حد ما مفهوم غربي، ويجري فرضها على الحكومات والشعوب في منطقة الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم. ومع ذلك، في الواقع، لقد التزمت الحكومات بحرية تامة في منطقة الشرق الأوسط وجميع أنحاء العالم بتكريخ القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان، وقبول حقيقة أنه يجب عليها أن تقدم تقارير دورية إلى المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة. بل الأهم من ذلك، يحتاج المرء للنظر في مضمون ما تعنيه مفردة (حقوق الإنسان). هل المسؤولون الحكوميون وغيرهم في الشرق الأوسط الذين يزعمون أن حقوق الإنسان ما هي إلا اختراع غربي، هل بمقدورهم أن يمنعوا حق الناس في عدم التعرض للتعذيب، أو الحق في الحصول على التعليم، أو الحق في عدم التعرض للتمييز؟ أو أن يزعموا بأن هذه الحقوق ليست متجذرة بالفعل في الثقافة والقيم المحلية؟ حقاً، أنا لم أسمعهم يقولون ذلك، أو أنهم أنفسهم وأسرهم لا يتمتعون أيضاً بهذه الحقوق، على الرغم من أنهم يرغبون في التأكيد على أن حقوق الإنسان هي مفهوم أجنبي. بالتأكيد هي ليست كذلك.

بالطبع هنالك مشكلة واحدة هي أن الحكومات الغربية قد استخدمت أحياناً مفاهيم حقوق الإنسان وضرورة حمايتها في سعيها لتحقيق أهدافها السياسية الخاصة، وفعلت ذلك بشكل انتقائي لانتقاد الحكومات التي لا تروق لها على أساس انتهاكها لحقوق الإنسان بينما التزمت الصمت حول الانتهاكات من جانب حلفائها. يضر

هذا بوضوح بحقوق الإنسان ويسهل كثيراً من مهمة الذين يرغبون في إضفاء سمعة سيئة على حقوق الإنسان.

من جانبها ظلت منظمة العفو الدولية منذ تأسيسها في عام ١٩٦١ مستقلة عن جميع الحكومات والأيديولوجيات السياسية، وسعت لتقييم سجلات حقوق الإنسان في مختلف الدول وفقاً لمعيار ثابت وفي إطار القانون الدولي - وهو عبارة عن مجموعة قوانين اخترعتها الحكومات، وليس منظمة العفو الدولية، لتنظيم سلوكها.

وهكذا، فإننا لا نسعى لتزامن حملاتنا أو غيرها من الأنشطة مع المصالح السياسية للدول الغربية أو غيرها. في الواقع، إذا نظرتم إلى سجلنا سترون أن الحكومات الغربية وغيرها من الحكومات أبدت في مرات عديدة امتعاضها عندما قمنا بحملة ضد الانتهاكات التي هي مسؤولة عنها، وبالتأكيد وجدت تلك الحكومات حملتنا غير مريحة.

أشارت التقارير الحقوقية الدولية الى انحياز مستوى احترام حقوق الإنسان في العالم خلال السنوات الماضية، وعزي الأمر في أحد جوانبه الى الخروقات الفاضحة لحقوق الإنسان التي تجري تحت مسمى (مكافحة الإرهاب) الذي لم يحصل إجماع على تعريفه بين دول العالم فضلاً عن أنه مفهوم غامض الى متى ستستمر هذه الإنتهاكات تحت هذه المظلة؟ وما هو موقف منظمة العفو الدولية من قوانين مكافحة الإرهاب التي تصدرها الدول المختلفة؟

نعم، لقد شهدت سنوات ما يسمى بالحرب على الإرهاب تآكلاً في مجال حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب. ومن الواضح أن الحكومات تتحمل مسؤولية حماية مواطنيها وغيرهم من الخاضعين لولايتها من الإرهاب والجرائم الخطيرة الأخرى، ولكن عندما تفعل ذلك، يجب عليها أيضاً التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. يحدث هذا بنسبة كبيرة من عدد من الحكومات في الشرق الأوسط وأماكن أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا، حيث انخفضت الحماية للبشر بشكل خطير، كما هو الحال مع غوانتانامو وعمليات الترحيل السري، كونهما المثالين الأكثر وضوحاً. رغم أن هناك العديد من الأمثلة.

أساساً، ما حدث هو أن الحكومات - وإلى حد ما - رمت بعيداً بكتاب القوانين واتبعت نهج "الغاية تبرر الوسيلة"، إلى حد أنها جعلت التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان أمراً ثانوياً بالنسبة للتحدي المتمثل في مكافحة الإرهاب. ولم يكن

مدهشاً أن النتيجة كانت المزيد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، سواء من أولئك الذين يُشتبه في ضلوعهم في الإرهاب، أو أشخاص آخرين مثل المدافعين عن حقوق الإنسان، أو منتقدي الحكومة والناس الذين يكشفون عن تجاوزات الحكومة. كل هؤلاء وُضِعُوا في شبكة قمع واسعة تم إنشاؤها باستخدام مفرط وتعريف فضفاض وغير دقيق لقوانين مكافحة الإرهاب.

بطبيعة الحال، نحن ندين بأشد العبارات الممكنة الإرهاب، مثل استخدام القنابل وغيرها ومهاجمة المدنيين. ونطالب الذين يرتكبون مثل هذه الأعمال بالكف فوراً عن ارتكابها، كما ونطالب بمثلهم أمام العدالة وفقاً لمتطلبات القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، ندين الاعتقالات السريّة والاختفاء القسري والتعذيب. هذه الانتهاكات غالباً ما ترتكبها الحكومات بأنواعها - على حد سواء - ضد أشخاص يُشتبه بضلوعهم في الإرهاب وغيرهم أيضاً. وفي هذه الحالة ندعو لمحاسبة المسؤولين وتقديمهم للعدالة. لا يمكن استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لتبرير انتهاكات خطيرة من هذا القبيل، وعندما يتم ذلك الاستخدام يتعرض الأمن العام لمزيد من التهديد.

ما هي المنهجية المعتمدة لدى المنظمة فيما يتعلق بالرصد والمتابعة لأوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية، خاصة الجزء المتعلق بمصادر المعلومات ومصداقيتها؟

نهجنا هو مراقبة جميع مصادر المعلومات العامة الممكنة بما في ذلك تقارير وسائل الاعلام، ونراقب أيضاً المعلومات التي تنشرها الحكومات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والأكاديميين

## الحكومات رمت بعيداً بكتاب القوانين واتبعت (الغاية تبرر الوسيلة) وصنعت شبكة قمع تحت مسمى مكافحة الإرهاب

والوكالات الدولية وغيرها. ونسعى أيضاً للحصول على المعلومات من مصادر أخرى شاملة، وعلى وجه الخصوص من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو أقاربهم أو شهود العيان. ونقوم أيضاً بزيارات ميدانية - عندما يتطلب الأمر ذلك - للتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع، على الرغم من أن بعض الحكومات، مع الأسف، وبينها إيران والسعودية، لا تزال ترفض السماح لنا بزيارة بلدانها لهذا الغرض.

## تشهير وتخوين بالجملة

# موقف (مركز البحرين) من المؤسسة الوطنية

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

جاسم العجمي الذي كانت جريمته حسب بيان مركز البحرين: (أخذ عليه موقفه المتسرع بالاعلان عن نزاهة الانتخابات عام ٢٠٠٦، كما أن جمعيته أصدرت بعد ذلك تقريراً عن الإنتخابات المذكورة - بالاشتراك مع الجمعية البحرينية لحقوق الانسان - اعتبرته المعارضة يصب في مصلحة السلطة ويغطي على تجاوزاتها). لا أحد شكك في انتخابات ٢٠٠٦، وأكثرية الشعب شاركت فيها، ولم يرفض المشاركة فيها سوى أقلية متشددة يمثلها مركز البحرين لحقوق الانسان وحركة حق وحركة أحرار البحرين في الخارج. فهل القول بنزاهة الإنتخابات جريمة ودليل عمالة؟! وهل مثل هذه الشتائم الشخصية التي لم توفر أحداً، تمثل خطاباً حقوقيًا؟ وهل المطلوب من نشطاء حقوق الانسان تقمص دور المعارضة السياسية، واعتبار كل ما يأتي من الحكومة فاقداً للمصداقية، مجرداً من أية إيجابية؟!

تكشف حملة التشوية التي تشبه المحاكمة لأعضاء المؤسسة الوطنية ورئيسها، وبعضهم كانوا في المعارضة

من أن هذا المولود جاد وصادق وحيادي ومستقل في عمله ولا يغطي الإنتهاكات والأخطاء التي تقع). وأضفت: (ومع أن كل المنظمات الأهلية في البحرين رحبت بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلا أنها ألمحت بصورة أو بأخرى الى خشيتها من أن تتحول الى "بوق حكومي" لا يفيد في تطوير مسيرة حقوق الإنسان).

الشيء الذي لم يكن متوقفاً هو حجم ردة الفعل السلبية حين نشرت أسماء الأعضاء. ما يعني أن الهجوم الشرس الذي تعرضت له المؤسسة الوطنية ولا تزال، لا تتعلق بأصل قانون عملها، ولا التشويه التي تتعرض له مبني على محاسبة أعمالها ومحاکمة لأدائها، حيث أنها لم تبدأ العمل بعد.. إنما المسألة تتعلق بأعضاء المؤسسة ومن يديرها. حسن. يمكن أن تختلف وجهات النظر في تقييم الأعضاء من حيث كفاءتهم وتاريخهم.. لكن الذي رأيناه من إطلاق حملة تشهير وتسقيط منظم لمؤسسة لم تبدأ نشاطها، ومحاصرتها إعلامياً، وتسقيط أشخاصها، وقتل الأمل في نفوس محبي الخير للوطن وأهله.. هذا الفعل أبعد من أن يفسر بمجرد اختلاف وجهة نظر في تقييم الأعضاء.

فالأحكام التي أصدرها البعض على رئيس المؤسسة ونائبيه والأعضاء هي في الجملة أحكام (سياسية).. ولم يتورع مركز البحرين لحقوق الانسان عن وصفهم جميعاً بأنهم موالون للنظام، وهو تعبير مخفف لتهمة العمالة، ويمكن أن يضم الى هذه الفئة كل صاحب رأي مختلف، ولو في قضية جزئية وصحيحة مثلما حدث لعضو المؤسسة الوطنية، ورئيس منظمة الشفافية السابق، الدكتور

قبل أن يصدر المرسوم الملكي بتأسيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، كانت منظمات المجتمع المدني البحرينية كما المنظمات الدولية تحت الحكومة على تشكيلها. وحين أعلن المرسوم الملكي بالتأسيس في ١٠/١١/٢٠٠٩، ونشر قانون تأسيس الهيئة في الجريدة الرسمية، وجد ترحيب حذر من المجتمع المدني البحريني، في حين أن مركز البحرين لحقوق الانسان، الذي كان في مقدمة الداعين الى تشكيل الهيئة والذي كان يعتبر عدم تشكيلها دليل على تراجع حقوق الانسان في البحرين، التزم جانب الصمت المطبق. فمسؤولوه لم يقرأوا القانون، أو قرأوه ولم يعترضوا عليه باعتباره متوائماً مع مبادئ باريس، أو أنهم لم يشأوا أن يمتدحوا خطوة إيجابية تأتي من جانب الحكومة، فهذا - كما عودنا المركز - فعل محرّم وربما جريمة كبرى بنظر مسؤوليه!.. وتبين أن عدم إبداء الموقف والتزام جانب الصمت، إنما كان مجرد تأجيل بانتظار الفرصة لمهاجمة المؤسسة والتشهير بأعضائها.

وحين أعلنت أسماء أعضاء المؤسسة الوطنية في ٢٥/٤/٢٠١٠، كانت ردود الفعل كما توقعتها في مقالة لي في ديسمبر ٢٠٠٩ تحت عنوان: (المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في مواجهة التحديات) حيث كتبت: (حسب التجارب المتوفرة، فإن منظمات المجتمع المدني تبدي شكوكاً تجاه المؤسسات الوطنية الحقوقية، وهذا أمر طبيعي، فهي مؤسسة من الحكومة، وميزانيتها منها، وبالتالي فإنها لا تمنح الثقة سريعاً وكاملاً للمولود الجديد الذي تنظر اليه وكأنه مخلوق حكومي، اللهم إلا بعد أن تتأكد

في السابق، ويمارسون العمل الحقوقي حتى يوم تعيينهم (كنايب الأمين العام السابق للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ورئيس المؤسسة الوطنية الأستاذ سلمان كمال الدين؛ والدكتور عبدالله الدرزي، الأمين العام الحالي للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وأول رئيس لنقابات العمال في البحرين الأستاذ عبدالغفار عبدالحسين).. تكشف هذه الحملة عن نزعة تشدد ذات دوافع سياسية، جعلت القائمين عليها غير قادرين على التمييز بين الألوان، حتى بين اللون الأسود والأبيض، بحيث حكموا على مولود حقوقي بالإعدام وهو في مهده، ولم يكونوا قادرين على رؤية شيء إيجابي رآه نظراؤهم الحقوقيون في منظمات حقوق الإنسان الدولية، مثلما فعلت منظمة العفو الدولية التي قالت: (إن تعيين ناشطين من ذوي الخبرة الطويلة في مجال حقوق الإنسان لقيادة "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان"، التي أنشئت حديثاً، خطوة تلقى الترحيب). وأضاف: (وتعتقد منظمة العفو الدولية أن تعيين ناشطين من ذوي السجل المتميز في مضمار حقوق الإنسان ينبغي أن يشد من أزر جهود حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البحرين، طالما ظلت السلطات تسمح لهم بالعمل دون عراقيل). وتابعت: (وقد رحبت منظمة العفو الدولية بإنشاء الهيئة، ولاسيما بالنظر لرويتها بأن الأحكام التي حددها الأمر الملكي رقم ٤٦ تتماشى بصورة عامة مع مبادئ باريس).

قارن هذا بلغة المركز في بيانه (٢٩/٤/٢٠١٠): (إن تشكيل ما يسمى بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، يهدف الى الدعاية السياسية للنظام واحتواء عمل المدافعين المستقلين). واعتبر المؤسسة مجرد (هيئة حكومية تتبع إرادة من شكلها وعين أعضائها، الذين هم في معظمهم - إن لم يكن

جميعهم - ممن ينتهجون الولاء السياسي للنظام، وبالتالي فهي ليست هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان ولا تنطبق عليها مبادئ باريس. وبناء على ذلك ستتواصل المطالبة بتشكيل هيئة وطنية حقيقة ومستقلة لحقوق الانسان). وحرّض المركز صفوفها فتزيع رؤساءها المشاركين في عضوية المؤسسة، وقد كانوا زملاء المركز بالأمس القريب، يقول المركز في بيانه: (ولا ينبغي لأي من الأعضاء الذين تم تعيينهم في هذه المؤسسة الحكومية أن يشغل منصباً قيادياً في أية جمعية غير حكومية، وإلا فقدت تلك الجمعية حيادها واستقلاليتها، ولن يكون لمثل هذه الجمعية أي مصادقية للقيام بأي دور رقابي سواء على الحكومة أو على المؤسسة التي انشأها النظام للدعاية له، ولخدمة أهدافه السياسية، وليس لتعزيز حقوق الانسان).

فهل هذا الخطاب حقوقي بالدرجة الأساس، وهل يخدم حقوق الإنسان في البحرين، أم أنه يعمل على ضربه من الأساس؟

لقد أقامت جمعية العمل الديمقراطي (وعد) ندوة حول المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، شارك فيها رئيس المؤسسة، السيد سلمان كمال الدين، والدكتور عبدالله الدرزي، وقد كانا زملاء لقيادة وعد في النضال السياسي.. ومع هذا، ونتيجة الأجواء المسمومة التي بثها مركز البحرين لحقوق الإنسان، فإن الندوة بدت وكأنها محاكمة لهما بتهمة قبول عضوية ورئاسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الى حد أن أمين عام (وعد) الأستاذ إبراهيم شريف وصف قبول رئاسة وعضوية المؤسسة الوطنية من قبل كمال الدين والدرزي بأنه (عمل منفرد) و(غير مقوم للعمل الوطني، ويشكك في مواقفنا.. ويقوّض الأساس الذي نبني فيه شراكاتنا مع الآخرين).

هذا الموقف من جمعية سياسية لا

يكشف عن نضح، ومثله موقف جمعية الوفاق التي رأت في المؤسسة الوطنية ممثلاً (للرأي الحكومي بشكل مطلق لا مكان فيه لحقوق الإنسان البحريني المنتقصة)! وحكمت ابتداءً عليها بأنها (ستتكفل بالتغطية والتسويق لمشروعات الحكومة وبرامجها)! مثل هذا الموقف (السياسي) يكشف عن ضعف الثقة في مشاريع الحكومة حتى وإن كانت في غاية الإيجابية، كما يوضح مقدار العجز وعدم النضح السياسي والحقوقي في مؤسساتنا الأهلية.

الجدل حول المؤسسة الوطنية سابق لوقته. فالحكم على مدى استقلالها ونجاحها يعتمد على جهود رئيسها والأعضاء، وعلى تعاون المجتمع المدني ومؤسسات الدولة معهم. سننتظر الى أن تبدأ المؤسسة بعملها ونشاطها، وسنعرف الى أي مدى نجحت وحققت الأغراض الواردة في الأمر الملكي بتشكيلها. ولكن ما يمكننا أن ننصح به هو أن بعض مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات السياسية في البحرين، وبالرغم من تشكيكها المتوقع والسابق لأوانه، يمكن أن تغيّر من مواقفها، في حال أثبتت المؤسسة جدارتها وجدّيتها ونشاطها. ولكن على الأرجح، ستبقى الجهات المتشددة التي يمثلها مركز البحرين وحلفائه، على مواقفها بغض النظر عن التطورات، وذلك لأنها أحزاب معارضة تريد تغيير الوضع السياسي القائم برمته.

من هنا، سيكون عمل المؤسسة - وليس أفرادها فحسب - تحت النظر والمراقبة المحلية والدولية، وهذا هو التحدي الأكبر الذي يفترض فيها أن تنجح فيه، وأن تخلق مناخاً إيجابياً تعاونياً مع منظمات المجتمع المدني كافة، وكذلك مع الأحزاب السياسية، والمؤسسات الحكومية، وأن تحوز على مساعدتها وتعاوضها في تحقيق الغايات المطلوبة منها.

## البحرين في تقارير حقوقية:

## الثالثة عربياً في حق الحصول على المعلومات

بدا هذا الشهر حافلاً بالعديد من التقارير الحقوقية الدولية والمحلية التي تطرقت الى البحرين، وهي في المجمل توضح مجالات التطور الذي حدث في جوانب حقوقية محددة، كما تحوي بعض الملاحظات والانتقادات في جوانب أخرى والتي تتطلب جهوداً من الحكومة لحللتها وتحسينها كيما ترتقي بسجلها الحقوقي بين دول العالم.

## أهنستي: التحقيق في ادعاءات التعذيب

منظمة العفو الدولية أصدرت تقريرها السنوي في ٢٧/٥/٢٠١٠، والذي يغطي تطورات الأوضاع في العام الماضي ٢٠٠٩ بأكمله. لخص التقرير على النحو التالي: (اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز حقوق الإنسان وتحسين ظروف العمال الأجانب. إلا أنها واصلت تجريم انتقاد العائلة المالكة، وتقاومت عن التحقيق في إدعاءات التعذيب في عام ٢٠٠٨. وظل شخص واحد عرضة لخطر الإعدام). وأشار التقرير إلى إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وإلى أن الحكومة البحرينية تدرس



سحب بعض تحفظاتها على عدد من الموائيق الدولية، وأنها تعتزم إجراء إصلاحات قانونية، وتوفير برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان للعاملين في القضاء وغيرهم من المسؤولين.

أيضاً أشار التقرير - دون أن يبدي موقفاً - إلى إطلاق رصاص الشوزن الخاص باصطياد الطيور في (مظاهرات عنيفة) وبين أن السلطات نفت استخدامهما القوة المفرطة، وقالت إن قوات الأمن تدخلت عندما بدأ المتظاهرون يجنحون للعنف.

وتحدث التقرير عن العفو الملكي عن ١٧٨ سجيناً بعضهم سجن على خلفية اتهام بتدبير أعمال عنف للإطاحة بالحكومة). في موضوع حرية التعبير، قال التقرير أن تعديلات قانون الصحافة والمطبوعات لازالت منظورة أمام البرلمان، وأن وزارة الإعلام حجبت عدداً من المواقع والمدونات ومنتديات النقاش على شبكة الإنترنت (بما في ذلك بعض المواقع التي يُنظر إليها باعتبارها "تحرّض على الكراهية والعنف الطائفي"). حسب تقرير العفو الدولية. وفي موضوع العمالة الأجنبية تطرق التقرير إلى إعلان الحكومة في مايو ٢٠٠٩ عن تعديل في نظام الكفالة، الذي يحصل بمقتضاه العمال الأجانب على وظائف. ويجيز النظام الجديد، أن ينتقل العامل الأجنبي إلى العمل لدى صاحب عمل آخر دون الحصول على موافقة صاحب العمل الأصلي. ورغم ايجابية هذا القرار إلا أن التقرير أضاف بأن التعديل الجديد لا ينطبق على خدم المنازل، ومعظمهم من النساء (مما يبقّهم عرضةً بوجه خاص للانتهاكات على أيدي المخدمين).

## مكافحة الإتجار بالبشر

على صعيد آخر، أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص تقريرها الأول تحت عنوان (مكافحة الإتجار بالأشخاص في مملكة البحرين) وذلك أواخر أبريل الماضي، حيث جاء في مقدمته أن (البحرين - شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم - تعاني من ظاهرة الإتجار بالأشخاص).

واستعرض التقرير التطورات التشريعية لمكافحة الإتجار بالبشر والتي احتوى قانون العقوبات البحريني لعام ١٩٧٦ بعضاً من صورها، كما استعرض قوانين حكومية أخرى لها صلة بالموضوع، ومن بينها قانون العمل لعام ١٩٧٦، وقانون عام ١٩٩٨ المتعلق بنقل وزراعة الأعضاء البشرية، وقانون الهجرة والإقامة الصادر في عام ١٩٦٥. ليصل الأمر في النهاية إلى إصدار قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص.

واحتوى التقرير على التدابير والقرارات المتخذة من قبل الأجهزة الحكومية لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر، وبينهما قامت به وزارة



الداخلية من انشاء وحدة متخصصة في هذا الشأن، كما اتخذت تدابير فيما يتعلق بالهجرة والجوازات، منها: عدم تفسير أي عامل أجنبي إلا بناء على أحكام قضائية، وإنشاء خط ساخن لتلقى الشكاوى، وتدبير أماكن إيواء للضحايا. وقامت هيئة تنظيم سوق العمل بإصدار كراسات إرشادية بعدة لغات تبين فيها حقوق العمالة الوافدة.

وتحت عنوان بناء القدرات لموظفي الأجهزة الحكومية، استعرض التقرير تعاون البحرين مع المنظمة الدولية للهجرة والتي افتتحت لها مكتباً في البحرين، والنشاطات المشتركة التي قامت من أجل حماية العمالة الأجنبية.. وعدد التقرير الدورات التدريبية والتوعوية التي قامت بها البحرين خلال السنوات الماضية منفردة أو بالاشتراك مع المجتمع المدني المحلي والدولي وكذلك بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة

## الجهوية البحرينية تنجز ورشاتها الحقوقية

منحت وزارة التنمية الإجتماعية موافقتها لإقامة ورشة بناء القدرات في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، بالتعاون مع رابطة الوقاية من التعذيب التي تتخذ



من جنيف مقرّاً لها، بعد أن اعتبرتها في وقت سابق تتضمن اشتغالا

بالسياسة بما يتعارض مع المادة ١٨ من قانون الجمعيات. وقال أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي بأن الوزارة أعادت مراجعتها لقرار المنع وألغته. وقد تم عقد الورشة بين ٢٩.٢٧/٥/٢٠١٠ حيث شارك فيها نشطاء حقوقيون من اليمن، وقطر، والإمارات، والكويت، وسلطنة عمان، والسعودية، إضافة الى البحرين.

وكشف الدرازي عن الرغبة في تأسيس تحالف إقليمي للوقوف ضد ممارسة التعذيب في المنطقة؛ فيما أكد الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان هيثم مناع على حقيقة أن وسائل الأمم المتحدة غير كافية لمعالجة قضايا التعذيب، حتى ولو أخافت تلك الوسائل الجلادين.

أما ممثلة رابطة الوقاية من التعذيب إستر شوفليبرغر، فأكدت على أن الوقاية من التعذيب (تتطلب نشاطاً واسعاً، بما في ذلك إشاعة ثقافة مناهضة للتعذيب، والتدخل الفوري من قبل منظمات حقوق الإنسان؛ وفي حال وقع التعذيب، فيجب شجبه، وهذه المرحلة تتميز دائماً بالمواجهة بين منظمات حقوق الإنسان والسلطات). وأضافت بأن زيارة أماكن الاحتجاز تتطلب توافر صلاحيات وضمانات بالدخول إلى جميع أماكن ومباني الاحتجاز، والإطلاع على جميع المستندات، والوصول إلى جميع المعتقلين؛ وأن من يقوم بالرصد الوقائي هو الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية؛ مشيرة الى أهمية التوقيع على البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، الذي لم يوقع عليه بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى لبنان.

الدستورية وفي القوانين الحكومية المتعلقة بحرية التعبير، وكذلك يهتم بما إذا كانت الدولة قد صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. أما الثاني، فهو مؤشر الممارسة العملية، والتي حدتها (منظمة المادة ١٩) بشأن ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات وهي: اعتماد حد الكشف الأقصى للمعلومات، والزام الهيئات العامة بنشر المعلومات الأساسية، وتعزيز الحكومة المفتوحة بفعالية، وأن تكون الاستثناءات واضحة ومحدودة وخاضعة لاختبارات "الضرر والمصلحة العامة"، ومعالجة طلبات المعلومات.

وبناء على المؤشرين القانوني (٦٠٪ من الوزن) والمؤشر العملي (٤٠٪ من الوزن) يتم تحديد موقع الدولة العربية من خلال سلوكها وقوانينها من مسألة إتاحة حرية الحصول على المعلومة.

وقد توصل مركز عمان الى نتيجة تفيد بأن الأردن (٨٧٪) واليمن (٨٢٪) والبحرين (٧٨٪) على التوالي جاءت في مقدمة الدول العربية من حيث حرية تداول المعلومات. وجاءت كل من السعودية (٢٦٪) وسوريا (٢٣٪) وليبيا (٢٣٪) في ذيل القائمة. وبالنسبة للبحرين، فإن التقرير استعرض ثلاث مواد في قانون المطبوعات تنص على حق الصحفي في الحصول على المعلومات، وهي المواد ٣١، ٣٢، ٣٣. ولكن التقرير يضيف بأنه (على الرغم من المواد السابقة إلا أنه لا توجد ضمانات عملية لتزويد الصحفيين بالمعلومات. وهناك حركة نشطة في البحرين تطالب بإصدار قانون منفصل لحق الحصول على المعلومات). وأضاف التقرير: (من المؤمل أن تكون مملكة البحرين أول دولة من مجلس التعاون الخليجي الست تصدر تشريعاً يعطي الحق لكل شخص طبيعي أو اعتباري الحصول على المعلومات). ولاحظ التقرير أن مجلس النواب قد أحال الى مجلس الشورى قانون حق الحصول على المعلومات الذي يعطي الحق لكل شخص طبيعي أو اعتباري الحصول على المعلومات التي يطلبها طبقاً للقانون. وتتبع التقرير ما تناولته الصحف البحرينية تجاه هذه القضية أكثر من مرة على مدى السنوات الماضية، كما لاحظ النقاش الحيوي في البرلمان والمجتمع المدني.

والمنظمات الدولية. وأخيراً، عدد التقرير القضايا التي تدخل فيها القضاء ولها صلة بالإتجار بالبشر، حيث تمت تحقيقات ومحاكمات عديدة لأشخاص بحرينيين وأجانب. وفي الختام شدد التقرير على عزم الحكومة البحرينية استئصال ظاهرة الإتجار بالأشخاص من خلال تطوير التشريعات اللازمة لذلك، وحث الجهات المعنية على تطبيق الإجراءات الوقائية الرادعة، وزيادة التعاون الثنائي والدولي لمحاربة تلك الظاهرة.

### حق الوصول الى المعلومات

أصدر مركز عمان لحقوق الإنسان تقريره السنوي الخامس حول الحريات الصحافية، وخصه في موضوع واحد



هو (الحق في الوصول للمعلومات).

وقيم التقرير الدول العربية اعتماداً على المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يقر أن (لكل فرد الحق في حرية الرأي

والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء المعلومات وتلقيها ونقلها من خلال أية وسائل بغض النظر عن الحدود). وكذلك اعتماداً على المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تؤكد على أن (لكل انسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة) وأن (لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب أو بأية وسيلة أخرى يختارها).

وفي سبيل ذلك، صمم مركز عمان مؤشراً لقياس حرية تداول المعلومات في الأقطار العربية، يعتمد على أمرين: الأول - المؤشر القانوني، الذي يبحث في النصوص

## البحرين: نحو خطة وطنية لحقوق الإنسان



مراكز الحجز والسجون، وذلك عبر: إبلاغ المحتجزين بحقوقهم؛ وتجنب الاحتجاز والحبس الإنفرادي؛ والسماح للمحتجز بالاتصال بالعالم الخارجي عبر محاميه وزيارة الأهل والطبيب. ومن الإجراءات: وضع قواعد إنسانية لعملية الاستجواب مثل عدم ممارسة الضغوط النفسية والجسدية والإمتناع عن تهديد المحتجز؛ وضمان الاعتراض على مدى قانونية الاحتجاز من خلال عرض المحتجز على قاضٍ بحيث يحاكم في فترة زمنية معقولة وإلا يفرج عنه. وتشمل الإجراءات: وجود نظام مستقل لتفتيش أماكن الاحتجاز بصفة منتظمة ودورية وبدون إخطار مسبق؛ وأن تكون هناك آلية واضحة للتحقيق في إدعاءات التعذيب، يمكن من خلالها إجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن التعذيب قد ارتكب؛ على أن تكون الجهة التي تتولى التحقيق مستقلة ونزيهة، وأن توفر لها كل المعلومات اللازمة والتسهيلات لضمان التحقيق على أكمل وجه.

■ إذا ثبت وقوع التعذيب، فيفترض أن تتخذ الإجراءات التأديبية ضد المنتهكين، وأن يحاكموا جنائياً، وأن يعوّض الضحايا ويتم إنصافهم من قبل الحكومة. هذه بعض عناصر الخطة، ونعتقد أن الكثير منها متوفراً في الوقت الحالي، ما يجعلنا نأمل بتحققها في أسرع وقت ممكن.

ولأن موضوع حقوق الإنسان صار جزءاً من السياسات الوطنية، كما من صميم العلاقات الدولية، فإن من الضروري النظر إليه كمفردة ثابتة وأساسية في سياسات الدول وبرامجها حتى الاقتصادية والتنموية منها؛ أي أن حقوق الإنسان صارت منهجاً مستمراً متواصلًا وعنصرًا أصيلاً في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يفترض في الخطة أن تتضمن التالي:

- تأكيدات على اتخاذ إجراءات تشريعية ومؤسسية وقضائية وإجرائية لضمان توسعة الحريات العامة وتعزيز الحكم الديمقراطي. كما تشمل تأكيداً واضحاً على ضرورة تعديل القوانين التي لا تتفق مع الحد الأدنى للمعايير الدولية.
- الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال حرية التعبير والإضافة عليها بتوسعتها.
- تمكين المجتمع المدني، وبناء قدراته، وتفعيل دوره في العملية الديمقراطية.
- أن تكون السلطة التنفيذية منفتحة وشفافة على المواطن لكي يعرف سياساتها وبرامجها من خلال منحه المعلومات الكافية، والهدف هو منحه القدرة على تقييم أدائها، ومساءلتها من خلال آلية البرلمان والصحافة وغيرها.
- تعزيز دور البرلمان من حيث الرقابة والتشريع.
- اتخاذ إجراءات لضمان استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها.
- أن تعتمد الحكومة إلى تدريب موظفي الدولة عامة، ورجال الشرطة وقوات الأمن خاصة، على التعامل مع حقوق الإنسان والإلتزام بمبادئها، ووضع إجراءات صارمة وواضحة لتحقيق المساءلة لرجال الشرطة وغيرهم في حال مخالفتهم لقواعد حقوق الإنسان.
- اتخاذ إجراءات صارمة في محاربة الفساد، وتثقيف المجتمع وموظفي الدولة بمدى خطورته على العملية الإصلاحية.
- وضع إجراءات وقائية لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان خاصة في

نعتقد أنه حان الوقت لوضع خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، خاصة مع تشكيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي يمكن لها أن تساهم في وضعها أو تتحمل العبء الأكبر في ذلك. والهدف: أن تكون الخطة إطاراً قيمياً وأخلاقياً وعملياً، ودليلاً ومرشداً للمجتمع المدني، ولصناع القرار في مؤسسات الدولة، وكتاباً مفتوحاً للمواطن يعرف من خلاله ما له من حقوق، وما عليه من واجبات.

وما يدفع بضرورة وضع خطة وطنية جامعة، هو توفر الإرادة السياسية في المقام الأول؛ ومن جهة ثانية، فإن البحرين وخلال العشر سنوات الماضية من عمر المشروع الإصلاحية السياسي والحقوقية، حققت منجزات في مختلف أجهزة الدولة، وبالتالي فإن هناك قاعدة تتمتع بقدر كبير من الصلابة يمكن الإنطلاق منها والبناء عليها، حالما يجمع شتات التشريعات والتطورات التي حدثت في مجالات القضاء والسياسة والعمل والمرأة والطفل والمجتمع المدني والعملية الديمقراطية نفسها، وكذلك التطورات في ميادين الحريات العامة وغيرها. مجموع هذا التطور حين يوضع ضمن خطة متكاملة ومتراصة فإنه يوضح الصورة العامة للوضع الذي عليه البحرين اليوم من جهة، ويسهل من جهة ثانية رسم صورة المستقبل وما يراد إنجازه لتلبية حاجات المجتمع البحريني الأساسية. معلوم أن (إعلان فيينا) الذي صدر من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، طالب دول العالم كافة بإعداد الخطط الوطنية لحقوق الإنسان، وقد استجابت كثير من الدول لذلك الإعلان، كونه مفيداً لها، كما هو مفيد في معرفة مدى التزام الدول باحترام وتعزيز حقوق الإنسان، عبر إجراءات محددة في ميادين مختلفة. حيث أن حقوق الإنسان لا تقاس من خلال تمجيدها كلاماً، وإنما بمدى تطبيقها كإجراءات على أرض الواقع، ووفق مقاييس محددة وعلمية متفق عليها عالمياً؛ وتقاس أيضاً بمدى تحقيقها للنتائج المرجوة.



مع أنطوان برنارد من الفيدرالية الدولية



مع السفير الدكتور ناصر البلوشي ومساعديه



على هامش الاجتماع الأول للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



مع جيباني مغازيني



مع آفرين شاهدزادة وصلاح الدين موسى



مع الأستاذ فاتح عزام

## زيارات عمل في باريس والبحرين وجنيف

زفكوفيك، مسؤول البحرين في مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ومع السيد جوليان واغنسن، حيث تمت مناقشة موضوع حقوق الإنسان في الخليج عامة والبحرين خاصة. وعلى الصعيد المنظمات غير الحكومية، اجتمع رئيس المرصد بالسيدة آن لورانس لأكروس، نائبة السكرتير العام في المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب؛ كما اجتمع مع السيد سعيد بنعربية المسؤول القانوني في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للمحامين؛ وكذلك مع السيد رشيد مصلي، مدير القسم القانوني في منظمة الكرامة؛ ومع السيد ب. بيترسون، مدير منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان. وقد دار الحديث مع هذه الجهات كافة حول آخر تطورات الأوضاع الحقوقية في البحرين، وما يثار من قلق حول بعض القضايا، وكذلك التطورات الإيجابية في هذا الصعيد، إضافة الى سبل التعاون مع مرصد البحرين لحقوق الإنسان.



مع آن لورانس من مناهضة التعذيب



مع رشيد مصلي من منظمة الكرامة



مع السيد ب. بيترسون من الخدمة الدولية لحقوق الإنسان

خلال شهر مايو الماضي، قام رئيس المرصد الأستاذ حسن الشفيعي بعدة زيارات عمل، التقى خلالها عدداً من المسؤولين الحقوقيين ورؤساء وأعضاء في منظمات دولية مهتمة بحقوق الإنسان، وشخصيات سياسية ودبلوماسية. ■ ففي زيارة لباريس بين ٥-٧/٥/٢٠١٠، التقى الشفيعي بالسيد أنطوان برنارد، المدير التنفيذي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بحضور ماري كميرلين، مسؤولة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد جرى الاجتماع في مقر الفيدرالية، وتناول آخر مستجدات الوضع الحقوقي في البحرين، حيث عبر المسؤولان عن ارتياحهما لتشكيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، كيما تخدم حقوق الإنسان بشكل مؤسسي؛ كما عبّرا عن استعدادهما للتعاون مع المؤسسة في المستقبل. وأبدى المسؤولان قلقهما لتأخير إقرار قانوني الجمعيات الأهلية، والصحافة من قبل البرلمان.

والتقى الشفيعي بسفير مملكة البحرين في باريس الدكتور ناصر البلوشي، بحضور الأستاذهين محمد الحيدان، وجاسم بلجيك. وقد قدّم الشفيعي نبذة عن نشاطات المرصد واهتماماته؛ فيما أبدى السفير اهتمامه بأوضاع حقوق الإنسان في البحرين كإحدى لبنات المشروع الإصلاحي الذي يريعه جلالته الملك.

■ وفي البحرين، في ١٣/٥/٢٠١٠، حضر رئيس المرصد، الاجتماع الأول لأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث تمّ التعرف على الأعضاء، وتمت مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بالمؤسسة، ومن بينها: تشكيل اللجان، والميزانية، والمقر، واللجنة التنفيذية للمؤسسة.

■ وفي جنيف، التقى رئيس المرصد في الفترة بين ١٩-٢٣/٥/٢٠١٠ بعدد من المسؤولين في مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بينهم الفريق المعني بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كالسيد جيباني مغازيني، رئيس فرع الأمريكتين وأوروبا وآسيا؛ كما اجتمع مع السيدة آفرين شاهدزادة المسؤولة عن المؤسسات الوطنية وقسم الآليات الإقليمية، وذلك بحضور السيد صلاح الدين موسى، مسؤول ملف المؤسسات الوطنية في الدول العربية.

كما اجتمع الشفيعي مع السيد فاتح عزام، الممثل الإقليمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط، والذي كان ضمن الوفد المرافق للمفوضة السامية أثناء زيارتها الأخيرة لمنطقة الخليج. وأيضاً اجتمع مع بردراغ